

فلسفة پول قوشيه في المنطق*

Jean-Dominique Robert

Traduit du Français à l'arabe par *Hamdi Mlika*

(Université de Kairouan)

ترجمة من الفرنسية: *حمدي مليكة* (جامعة القيروان)

1. تمهيد عام

بعد نشر كتاب جون لارجو المهم حول الاسمانية الذي قمنا بعرضه في مجلة لافال اللاهوتية و الفلسفية <1> ها هو ذا كتاب رائع بقلم أخصائي معروف يدافع فيه بمهارة عن دعوى إسمانية محدّدة تتعلق بمسألة رئيسية و أساسية ألا و هي مسألة القضية. <2>

قدّمت الصيغة الأولى لهذا العمل الذي اشرف عليه البرفسور فليب دفو (كاتب مقدمة الكتاب) عام 1968 كأطروحة دكتوراه بكلية الفلسفة التابعة لجامعة لياج. في توطئة الكتاب يبيّننا الكاتب إلى أن وجهة النظر الإسمانية التي نجدها في صيغة العمل عام 1972 تشبه وجهة النظر التي نجدها في نصّ الأطروحة، و لكن "جلّ الحجج يختلف بصورة جذرية عن تلك التي نجدها في العمل السابق." (ص. 2) هذه الملاحظة جدّ مفيدة. ستكون الملاحظات

⊗ Le titre original de cet article est : La Philosophie de la logique de Paul Gochet, par Jean-Dominique Robert. Cet article a été publié dans la revue Philosophique de Louvain, Quatrième série, Tome 72, N° 15, 1974, pp. 573-586. Je voudrais adresser mes sincères remerciements à M. Benoît Thirion, le rédacteur en chef de la Revue, pour m'avoir donnée la permission de traduire ce texte à l'arabe et de le publier dans ce numéro en hommage à Paul Gochet. Pour citer ce document : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/phlou_00353841_1974_num_72_15_5808.

1. <1> 1973: عنوان كتاب لارجو هو: تحقيق في الإسمانية. قدّم له: رنيه بوارييه باريس-لوفان دار ناولارتس للنشر 1971

2 <2> العنوان الكامل للكتاب هو: محاولة في وضع نظرية إسمانية في القضية. كتاب في فلسفة المنطق. مقدّمة بقلم فليب دفو، باريس دار كولان 1972

اللاحقة منصبة على جوهر المسائل المطروحة. يلفت قوشيه بادئ ذي بدء انتباه القارئ إلى واقعة مهمّة و ذات معنى يقوم بصياغتها على النحو التالي: "إن الفلاسفة الذين بحثوا في تعريف القضية و في تحديد و وضعها الانطولوجي، لم يهتموا بصورة عامّة إلا بدور واحد من الأدوار الموكلة لمفهومها. فالتفريعات المتعدّدة التي يفضي إليها مفهوم القضية في جميع مجالات الفلسفة، وتداخل المسائل التي يثيرها، تحفز على ضرورة دراسته دراسة شمولية. يمكن الإعتراض على ذلك بدعوى صعوبة هذه المهمّة، و لكن مثل هذه الصعوبة طبيعيّة في الفلسفة." (ص. 7). وما يجعل المهمّة أكثر صعوبة هو أنّ أمرا آخر يفرض نفسه: " عدد كبير من الإسهامات في حلّ المشاكل المتعلّقة بالقضية هي من إبداع فلاسفة المدرسة التحليلية. بيد أنّ هؤلاء الفلاسفة يقومون إراديا بأعمال من التحليل الدقيق تبدو ذات فائدة و ذلك بوازع الصرامة العلمية أو لتلافي التعميم المتسرّع ولكنها أقرب ما تكون إلى التركيب. وأيضا المواد التي نحتاج الى تجميعها لبناء نظرية في القضية هي متناثرة." (ص. 7) يضيف بول قوشيه ، بعد الكشف عن هذين الأمرين، أنه قد يكون ربما مناسبا أيضا ، بحكم تناثر المواد التي عليه جمعها حتّى يتسوّى له وضع نظرية في القضية، أن نضع نظرية تمنحنا الفرصة لكشف العمل الكبير الذي خلفته الفلسفة التحليلية خلال ثلاثة أرباع من القرن بخصوص محور نموذجي بشكل خاصّ. بيد أنّ مسألة القضية تتلاءم بصورة جيّدة مع ذلك، لأنّها بمثابة المرصد المتميّز الذي يسمح لنا أن نتأمّل من خلاله فلسفة المعنى برمّتها، وأن نقيس ما تمّ إنجازه و مازال في طريق الانجاز." ملاحظة عامّة أخيرة : " لن نكلّف أنفسنا بمهمّة القيام بعملية تأليف شموليّة. فالنظرية ليست ضربا من التجميع. فهي ترنو إلى حالة من التماسك و عليها أن تقوم ببعض الاختيارات حتّى تحافظ على ذلك. و لكن ماذا ينبغي أن نفهم بالضبط من كلمة 'نظرية'؟

إنّ إثباتات بول قوشيه السابقة تقوده بصورة مناسبة إلى أن يوضّح موقفه من مسألة معنى النظرية. و بناء على ذلك تأتي هذه التحديدات الثمينة التالية: " لا تستحقّ نظرية ما اسم نظرية إلا إذا تمكّنت بذاتها و دون الاستعانة خارجيا بجلول خاصّة، من إيجاد حلّ للمشاكل المتعدّدة التي لم تحظ بصياغة مناسبة لها على وجه الخصوص. لهذا السبب فإنّ أفضل طريقة للتثبت من نظرية ما تتمثل في إثارة المسائل التي تدخل في نطاقها بصورة فاعلة، و معاينة الكيفية التي تقوم بحلّها عن طريقها. " (ص. 8) ففي حدود هذه الاتجاهات التي تمّ تعيينها يعترزم بول قوشيه خلال عمله إظهار كيف أنّه " يتمكّن تصوّر بعينه للقضية من أن يمنحنا إجابة على أسئلة مختلفة فيما بينها على غرار اختلاف الأسئلة التالية التي تمّ اختيارها من بين عدّة أسئلة أخرى : 1. كيف يمكن لجمال لها نفس قيمة الصدق أن تكون صادقة بخصوص أشياء مختلفة؟ 2. كيف يمكن لقضايا كاذبة أن تكون ذات معنى وإحالة أيضا رغم كذبها؟ 3. كيف يمكن لنا أن نمنح بصورة مباشرة معنى لجمال لم نسمعها من قبل (مشكل الابداع اللغوي)؟ ليس بوسعنا مجال من الأحوال أن نحتجّ على مسألة كون هذا التماثل في الحلّ لكثرة من المشاكل يمنح انضماما فعليا لنظريتنا. أليست المصادفة بالفعل شكلا حادّا من التقاطع؟ بعد تحديد الأهداف و إظهار قيمة المشروع في مداه الأقصى كما في خصوصيته، يبقى لبول قوشيه توضيح عدد من النقاط الأساسية. تتعلّق الاولى بالمنهج عينه الذي ينوي توظيفه. يكتب قوشيه إذن ليبدأ: " تقترن كلّ المشكلات التي سنعالجها من بعيد أو من قريب، بمشكلة فلسفية تقليدية: مشكلة الكليات. فنحن لا نتناول اليوم هذه المشكلة على غرار تناولنا إياها في الماضي، ذلك أنّ متطلبات منهجية جديدة أخذت تفرض نفسها على الفلاسفة الذين يواجهونها. " (ص. 9) و بما أنّ هذه المتطلبات هي التي ستقود مبحثه و جب إذن على بول قوشيه أن يذكر بمكوّناتها بإيجاز على النحو التالي : " كتب ستقمولار قائلا بأننا لا نستطيع الاقتصار على حجج قبلية لصالح هذا الرأي أو ضده. إذ توجد مسألة لاحقة علينا أن نضعها فوق جميع المسائل الأخرى: و

هي مسألة معرفة ما إذا كانت وجهة نظر ما في المسألة متلائمة مع الإحتفاظ بالمضمون الجملي للعلم المعاصر و ما إذا كانت تقضي أم لا على هذا الأخير كليًا أو جزئيًا. " من الأهمية بمكان أن نشير هنا مع بول قوشيه الذي يستشهد مرّة أخرى بف. ستقمولار الى توضيح أساسي: "إنّ الأمر الذي يجعل وجهة النظر الأفلاطونية لا تقبل الدحض لا يكفي للبرهنة على أنها مقبولة - على الأقلّ إذا ما نحن قبلنا بأنّه من حقنا المطالبة بحلّ مشكلة الكليات (...). و هو أمر لا يؤدي إلى إفقار نظام مفاهيمنا وأحكامنا و إلى ضرورة إعادة صياغة بعض العلوم الأساسية ناهيك عن التخلي عنها." (ص. 9) و بالرغم من ذلك فإنّ بول قوشيه يعترم فيما يخصّه إعطاء دورا للعلم يفوق ذلك الذي أعطاه إياه الكاتب آف الذكر، و هذا ما يعبر عنه بقوله: " نحن لا نلتجئ الى المعطيات العلمية و النظريات لإجلاء بعض المواقف الفلسفية فقط، و إنّنا لبناء مواقف أخرى. فما هو نصب أعيننا هو "الواقع الذي يكشف عنه العلم" ، إذا ما أردنا أن نستعير عبارة تسرّنا من واجهة مبنى مجلة عمر العلم، أكثر ممّا هو الواقع الخامّ أو العادي." (ص. 10)

ما هي الآن العلوم التي يتمّ استدعاؤها إلى منصّة الشهود؟ هذا ما يجعلنا النصّ التالي ندركه: " إنّ العلوم التي نرجع إليها باستمرار هي المنطق الرمزي و خاصّة الألسنية، بصورة أخصّ الدلائل البنوية و النحو التوليدي التحويلي. وعلى هذا الأساس فنحن ننفصل في الآن ذاته عن محللي اللّغة الطبيعيّة (ستراوسن و هامشاير) و عن منظري اللّغات الصورية (تارسكي و كارناب). و بالفعل فلا هؤلاء و لا أولئك آمنوا بضرورة مراعاة رأي اللسانيين."

يبدو أنّه لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية قرار بول قوشيه بالرجوع على هذا النحو الى اللسانيات. إنّ في ذلك عنصرا أساسيا و جديدا على الأقلّ في بعض سياقات مبحثه الدقيق و الثري. و من بالغ السرور أن نضغط، بحكم النجاح الذي

تحقق، على سبل أخرى تتقاطع فيها اختصاصات ظلت متنافسة و أصبحت اليوم جدّ "متكاملة"، إذا ما سمح لنا باستعمال هذا التعبير الجديد الثقيل شيئاً ما. ألسنا نرى عين هذا التكامل و هو ينجز بنجاعة في ميدان آخر و من منظور مختلف بدون شك، و في إطار مشروع محدّد، أعني به كتابات و دروس بول ريكور الأخيرة؟ <3> لا يستشهد بول قوشيه بنصّ أوستين عبثاً، رغم أنّه يتنبأ بالحدث قبل وقوعه: " هل نستبعد أن يشهد القرن الآتي ولادة علم للغة يكون صحيحاً و كلياً، بفضل عمل الفلاسفة و النحويين و ممارسي الاختصاصات الأخرى المتعلقة بالغة، جنبا إلى جنب." (ص. 10) من هذا المنظور و بدافع هذا الأمل يكتب بول قوشيه ما يلي: " إذا ساهم عملنا و لو قليلاً في الإحاطة السريعة لمكاسب المنطق الصوري و تحليل اللغة و اللسانيات، في إطار نظريّة موحّدة، فإنّنا نكون بذلك قد بلغنا الهدف المنشود."

2. تحديد إسمانية بول قوشيه

إنّ مقدّمة بول قوشيه الجميلة و التأليفية تقوده، و هذا الأمر يفرض ذاته لإنهاء المسألة، إلى تحديد بعض اطروحاته حول الاسمانية بصورة واضحة و ذلك بتعيين مصطلحه بخصوص هذا الموضوع و تتقّى أثره دون أن نبتعد عن النصّ. فالمسألة تستحقّ هذا العناء بما أنّه تظهر هنا و بصورة جليّة بعض الخيارات المهمّة والرئيسية بالنسبة الى الموضوع الذي يخوض فيه كتابه. نعثر على عنصر أوّلي مهمّ يتمّ التعبير عنه من خلال هذا الإثبات: "إنّ اسمانيتنا لا تقوم على نوع من الحذر إزاء التجريدات على غرار حذر بعض التجريبيين إزاء الموضوعات الغيبية. فنحن لا نقصي كلّ التجريدات، بل لا نقبل إلاّ بتلك التي هي ليست تفسيرية، أي تلك التي وقع الحكم عليها بأنّها ليست ضرورية." (ص. 11)

للعنصر الثاني المهم علاقة بالتمييز بين الاسماية المنهجية و الاسماية المذهبية الذي لا يجب أن تتغافل عنه. فالإسماية التي ينوي قوشيه تبنيها منذ البداية هي الأولى. نحن نلتزم، يضيف قوشيه " بالمبدأ الأساسي للإسماية المنهجية" عند راسل، أي بقانون الاقتصاد في الفكر. (ص. 11) و يرى قوشيه أنّ فلان هو الذي عبر جيّدا عن هذا القانون و ذلك على النحو التالي: " كلّ ما يمكن بناؤه منطقيا - انطلاقا من مفاهيم منطقية أولية- ليس واقعا. إذا ما كشف التحليل في نظام من الكيانات الموضوعية أوّلا عن أنّنا نستطيع بناء بعض هذه الكيانات من بعض منطقيا، يجب اذن إلغاؤها من جدول الواقع. " (ص. 11). من هذا المنظور "يكون الواقع إذن هو ما يصمد أمام التحليل المنطقي من حيث هو يسير حسب مبدأ الاقتصاد في الفكر. ذلك هو الدور الموضوعي للقانون. فهو القياس المتناسب عكسيا مع الواقع." (ص. 11).

ومن هذا المنظور يرى قوشيه انه ينبغي علينا بطريقة حسنة كذلك أن نفهم كيف أن "ضرورة إدخال نوع محدّد من العلامات لا يبرهن على وجود كيانات انطولوجية تكون متطابقة معها. و يمكن لهذه الضرورة أن تنتج بالفعل عن حالة إخضاع داخلي في اللغة و عن شرط نحوي خالص. و بالمقابل، يستتبع إمكان إلغاء فئة معيّنة من العلامات نتائج انطولوجية. و من المؤكّد انها لا تبرهن على عدم وجود الكيانات الانطولوجية المرتبطة بالعلامات التي تمّت إزاحتها، و لكنها تملك مع ذلك تأثيرا جدليا لا يستهان به: فهي تزيج عبء الحجّة. و يكون من هنا و صاعدا على عاتق الفيلسوف الذي يضع مثل هذه الكيانات من جواهر و قضايا واجب تسويغها." (ص. 12) ليس بوسعنا ان نكون أكثر وضوحا و إثباتا. و نلاحظ في هذه الاثناء ان هذا الموقف هو نقطة مفصلية اذا صحّ التعبير في تفكير قوشيه. ونستطيع أن نتمّ معناه بعنصر آخر له علاقة بالإسماية الوثوقية التي ستكون نتيجة بحثه. فهو يحذّرنا من ذلك بشكل واضح جدا: " إن الاسماية التي نقبل بها منذ البداية هي الاسماية المنهجية. و الاسماية التي ننهي عندها هي الاسماية المذهبية. الاولى هي قاعدة عقلانية تتأسس على

اعتبارات جدلية (قوة الحجة) و منهجية (المكونات المعرفية لتفسير سليم). أما الثانية فهي نظرية نحاول من خلالها حل المشكلات بنقلها نقلا نسقيا على سجل اللغة. ينبغي التأكيد على هذا التمييز بين الاسمانيتين لاننا سنبنى على أساسه دفاعنا ضد اتهامنا بافتراض الاسمانية بدلا من البرهنة عليها واتهامنا بالمصادرة على المطلوب. " (ص. 12). رغم هذه التوضيحات الأساسية فإن قوشيه لم يكن راض عن ذلك و قد سعى جاهدا لتمييز رأيه عن السبل الأخرى في فهم النزعة الاسمانية. بناء على ذلك يضيف في التوقيت المناسب قائلا: " هنالك ما يبرر كذلك فصل مفهوم الاسمانية عن مفهوم الاختزالية. ليس على الاسماني ان يكون بالضرورة اختزاليا. يمكن للانزلاق اللغوي ان يكون اختزاليا اذا ما كانت اللغة الانسانية تمثل ظاهرة بسيطة. و لكنها على العكس في حالة قصوى من التعقيد. "ان اللغة العادية، مثلما يقول فيتغنشتاين في الرسالة، جزء من الكائن الحي و لا تقل عنه تعقيدا. " يمكننا ان نلاحظ كذلك "بان اكتشافات اوستين و تشومسكي جاءت لتثبت هذه الأفكار. لقد أشار اوستين الى ان بعض الأفعال (وعد، أورث، الخ.) لا يمكن ان تنجز الا بواسطة اللغة من حيث هي مؤسسة اجتماعية. " (ص. 12-13). وفي نفس هذا الاتجاه، ينهنا قوشيه بدوره إلى أنه سيظهر لنا " اننا لا نستطيع اعطاء حل للمشكلة التي تصوغ إمكانية الجمل الكاذبة، بدون استعمال بعض المفاهيم التي تنتمي بصورة لا يمكن ردّها الى شيء آخر، الى نظرية اللغة. اذا توقّف الفلاسفة مرارا عند هذه المشكلة فذلك لانهم حاولوا حلها باقل التكاليف. " يقّد م لنا قوشيه في الأخير توضيحا مهمّا: " توجد انواع متعددة من الاسمانية. و النوع الذي ندافع عنه هو مشابه لاسمانية كواين أي نوع معتدل من الاسمانية يمكن ان نعطيه كذلك اسم النزعة الماصدقية. ولكي نحدّد بأكثر وضوح مداه المذهبي، نستطيع و ضعه بين اسمانية قودمان الجزرية و السمات المعنوية لدى كلّ من كارناب و تشورش. " (ص. 13). تزيح اسمانية قودمان " الفئات و الصفات و القضايا أيضا و هذا ما يستدعي انتباهنا أكثر. و حتى يتسنى لنا ادراك المدى الدقيق لاسمانية كواين التي تتشابه مع نوع الاسمانية الذي ندافع عنه، و جب تمييزه بعناية عن اسمانية قودمان. فهذا الأخير لا يقبل الا بالافراد و بكتل

الأفراد. " (ص. 13). و بطريقة معاكسة فان اسمانية كواين التي يمكن تسميتها هنا بالنزعة الماصدية هي " اقل جذرية من اسمانية قودمان، ذلك ان كواين يقبل بالفئات ضمن انطولوجيته، و ما يزيحه منها يتمثل في الكيانات القصدية مثل المفاهيم و القضايا. " (ص. 14). و لتوضيح المسألة سنلتجىء الى المثال التالي : " لننظر، يقول لنا قوشيه، في اسم مشترك مثل 'انسان'. سيمنحه ارسطو ماصدقا و هو فئة البشر و مفهومها (فهما) أي مفهوم الإنسانية. بطبيعة الحال يقبل كواين هذا التمييز المنطقي و لكنه يرفض مثلما يفعل ذلك بعض المناطق اعطاءه مجالا انطولوجيا. فكواين مستعد للالتزام بوجود الفئات و لكنه يرفض ذلك فيما يتعلق بالمفاهيم، و هذا ما قاد بعضهم لتسمية مذهبه بالافلاطونية الماصدية. فهو يعتقد في وجود الفئات و على الأقل في وجوب قبول وجودها حتى تستطيع الرياضيات ان تشتغل، و لكنه يرفض قبول وجود المفاهيم و القضايا. " (ص. 14). و يمكننا ان نفسّر موقف كواين هذا على النحو التالي: " سبب وخز الضمير هذا لدى كواين هو انه يكون في حوزتنا معيار للكشف عن مماثلة فئتين لبعضهما البعض اذا ما كانتا تحتويان على اعضاء مشتركين. واما في حالة الكيانات المفهومية فاننا لا نملك مثل هذا المعيار. " (ص. 15).

وكخلاصة لجملة ما ورد من ملاحظات فيما يخص نزعة كواين الماصدية، يكتب قوشيه بحق ما يلي: " يمكن ان تتصور النزعة الماصدية تكون كترجمة أضعف للاسمانية و بالتبادل تكون الاسمانية شكلا حادا من الماصدية. فالقاسم المشترك لهذين المذهبين هو خشية مضاعفة عدد الكيانات المجردة بدون سبب معقول. " (ص. 15). و لكن ينبغي علينا ان نضيف الى ذلك بان " كواين ، بعيدا عن اختزال الكليات في الكلمات، يقرّ بوجود كليات لا يمكن تسميتها. فنحن قادرون، يكتب كواين، 'على قبول وجود كيانات لا يمكن اطلاقا تسميتها بطريقة فردية مستعملين في ذلك موارد لغتنا؛ مثل الاعداد الحقيقية التي تمثل حسب النظرية الكلاسيكية لامتناهيا أكبر من مجموع الأسماء التي يمكن بناؤها في اللغة. " (1951).

99 و مثلما يقول قوشيه بوسعنا من الآن فصاعدا ادراك كيف " تترك انطولوجيا كواين مكانا للفئات اللامتناهية التي لا يمكن تعداد عناصرها، أي تلك التي يمنحنا كاتنور امكان استيعابها عن طريق حجة الخطّ القطري." (ص. 16). غير ان البعض يتساءل امام هذا الامر: هل يتبقى شيء من الاسمانية؟ ألا يتعلق الامر بالاحرى بالأفلاطونية؟" و يجيب قوشيه على هذا التساؤل بالنفي. فنحن اذا ما أدركنا من هذا المنظور كليات من نوع معين فلا يجب التغافل على ان المنهج الذي قادنا اليها هو علمي و ليس ميتافيزيقيا لأنه " لا ينبغي خلط حجة الخطّ القطري مع الجدل الصاعد." (ص. 16)

و حتى ينهي قوشيه مسألة تحديد اسمائته التي تقترب من نزعة كواين الماصدقية، يعارض بين هذا الاخير و موقف كارناب الذي يمكن ان نصفه بالنزعة المفهومية. (ص. 16)، و بهدف فهم هذا التعارض بين النزعة المفهومية و النزعة الماصدقية، من المفيد ان نذكر هنا بانّ مفهومي سمات المعنى (المفهوم) و الماصدق هما في علاقة على التوالي مع معنى اسم ما او جملة ما، و مع احالتهما. و بلغة ارسطية على سبيل المثال فان المفهوم هو جملة المكونات التي تدخل في معنى مفهوم معين؛ بينما يكون الماصدق مجموع الافراد التي يشير اليه. و يتذكر كل منطقي القاعدة الكلاسيكية: زيادة في المفهوم، نقصان في الماصدق. ومثلما يلاحظ قوشيه فان " الاسماني يستطيع ان يميز بين المعنى و الاحالة أي بين المفهوم و الماصدق (و هذا الامر صعب ان يتم بدون لانسجام) بشرط الا يحوّل المعنى او المفهوم الى كيانات مستقلة انطولوجيا." (ص. 195). و يشير قوشيه بان لا أحد قام بنعت مذهب كارناب باسم الافلاطونية المفهومية. و هذا المصطلح لا يتناسب معه بقدر ما هو يصلح لوصف موقف تشورش، "الذي يدافع بالفعل عن تصور واقعي صريح للقضية." (ص. 17). و حتى نختم تحليل مقدمة كتاب قوشيه فلنشر الى القارئ بان الكاتب يمنحنا جدولين تاليفيين واضحين: الاول تحت عنوان : " وجهات نظر انطولوجية و أنواع اللّغة"، و الثاني: "معنى كلمة قضية." و يتعلق الجدول الثاني بمختلف الاختصاصات التي تهتم بالقضية بنحو او

بآخر. (ص. 17-19). و تتلوه مباشرة ملاحظة تكشف عن الامتداد الحقيقي لمشروع الكاتب: " ينبغي ان تكون المنزلة التي نمنح القضية إياها تؤهلها للعب كل الأدوار المنوطة بعهدتها على هذا الجدول المطروح. فهو يفرض نفسه علينا لسبيين: أولا لان التعريفات الجزئية للقضية يجب ان تكون ملائمة لبعضها البعض. و ثانيا لان كل المفاهيم تظهر في مختلف التعريفات." (ص. 18-19).

يرسم هذا البيان الاخير ببساطته برنامجا كاملا و يا له من برنامج. ينبغي علينا الان ان نرى كيف سينجزه الكاتب.

3. ملخص لتمثلي بول قوشيه العام

إنّ الكاتب، من جزاء كونه يبني رأيه بوضوح و يلخص بجائمة كلّ فصل من فصول الكتاب، قد سهّل علينا المهمة هنا، لأنّ الفصل الأخير هو لوحده خلاصة شاملة تتبع تطوّر مبحثه. و مثلما يقول هو نفسه: " هذه الخلاصة التأليفية العامّة ستظهر بطريقة واضحة التقدّم الحاصل في التدرّج اللغوي الذي يبرّر من وجهة نظرنا تسمية "إسماني" التي عبر عنها عنوان الكتاب." (ص. 217). و يضيف قوشيه بعد ذلك قائلا: " لقد قمنا باتّباع خطّ من التعقّد التصاعدي. فعلى ذلك الأساس تساءلنا حول ما إذا كانت القضية، من حيث كونها تميّز عن الجملة، لا غنى عنها في سياق النحو المنطقي. و ظهر لنا على العكس بأن حروف كواين الرمزية باستطاعتها وبدون ضرر أن تحلّ محلّ المتغيّرات القضوية في الإختصاص الذي يتعلّق به الشأن." (ص. 217). من المهمّ هنا الكشف عن المدى الفلسفي للاستبدال الذي سبق ذكره. و لكن الوصول الى تحديد ذلك "يوجب علينا أن نتذكّر بأنّ المتغيرة يتمّ تعريفها بشكل دلاليّ (فهي تشبه اسما موضوعه غير محدّد يتألّف من قيم صدقها) بينما يتمّ تعريف الرسم المنطقي بشكل نحوي محض."

لنقم هنا بملاحظة مستنتجة: " إنَّ استبدال المتغيّرات بعلامات رسمية هي اذن و مثلما نرى حالة من حالات اللاتزام الانطولوجي الذي يحصل من جزاء نقل المسألة من إطار سمنتيكي (دلالي) الى آخر سنتاكي (تركيبى)، وهي استراتيجية نجد لها أمثلة أخرى." (ص. 217).

يأتي الجانب الدلالي بعد الجانب النحوي. و على هذا الأساس يجب أن نلاحظ ما يلي: " يبدو أنّ التعريف الدلالي للقضية على أنّها موضوع للمحمولين "صادق" و "كاذب" يمنح القضية صلاحيات تجعلها تميّز عن الجملة. أليس الصدق متعاليا عن اللغات الطبيعية؟" (ص. 218).

تبدو هذه الحجّة لبول قوشيه على أنّها "تعرّض ذاتها للشبهة بصورة تامّة بواسطة نتائج تارسكي الأساسية التي حاولنا بيان تأثيرها على مسألتنا." (ص، 218). بعد التخلّص من البعد الدلالي بهذه الصورة يبقى البعد التداولي و لذلك فإنّ قوشيه يعبر عن الملاحظة المهمة التالية: " إنّ دراسة التعريف التداولي للقضية التي ينظر اليها كضمنون يمكن التصريح به ، يظهر لنا كيف أنّ مفهوم الملفوظ لا يمكن ان يحلّ محلّ مفهوم القضية بدون الحاق ضرر ما. إنّ مفهوم القضية هو أكثر ثراء من المفهوم الذي نريد أن نستبدله به. فليس بوسعنا أن نمنح للملفوظ القدرة على أن يكون أحيانا قابلا للتصريح به و أحيانا أخرى قابلا للاعتبار فقط. على هذا الأساس فإنّ تجاهل هذه الثنائية في الوظيفة يقضي بالعجز عن فهم صحّة قاعدة الوضع المقدم." (ص. 218). و لكن رغم ذلك فإنّ هنالك مشكل. و بالفعل فإنّ قوشيه يكتب قائلاً: " ألا يضعنا مفهوم القضية من حيث هو يختلف عن مفهوم الملفوظ و الذي قبلنا به من اجل تحليل آلية التصريح في خطر الأطروحات الاسمانية التي وقع قبولها الى حدّ الآن ؟ لا من دون شكّ، بما أنّه يمكن تعويض مفهوم الجملة بدون ضرر في هذا الدور الدقيق. و رغم ذلك يبقى المشكل مطروحا ويتعلّق بشكل نهائيّ بمعرفة متى يصير استعمال كلمة 'قضية' معرّضا للخطر انطولوجيا. و من أجل الإجابة على هذا المشكل التجأنا لدراسة معيار كواين في الالتزام الانطولوجي عن قرب." (ص. 218) بكلّ تأكيد، يواصل قوشيه كلامه قائلاً " إنّ معيار الالتزام الأنطولوجي يتماشى بوضوح مع البراجماتية أكثر من تماشيه مع الأنطولوجيا." و لكن من السهل " منحه مدى أنطولوجيا؛ و يكفي لذلك أن ندعجه مع مبدأ الاسمانية المنهجية.

بعد أن تسلّحنا بمعيار كواين المرتبط بصورة وثقى بقانون الاقتصاد في الفكر، بوسعنا أن نعلق قطعاً بمشكلة الوضع الأنطولوجي للقضية. بذلك نصبح بمنأى عن الإنجرار وراء خصومة ميتافيزيقية عقيمة لا يمكن الحسم فيها. نكون من هنا فصاعداً في حالة استعداد للكشف عن الافتراضات الأنطولوجية الكامنة وراء استعمال بعض أشكال الخطاب." (ص. 219) يعتقد إذن بول قوشيه أنه يمتلك مثلما يقول، جهازاً ميتودولوجياً ناجعاً، قادراً على دراسة "منزلة الوقائع" بنجاح. بيد أن قوشيه يواصل قائلاً: "بأن مفهوم الواقعة قد حصل على معنى واضحاً بالنسبة إلى مبحثنا، في إطار الذرية المنطقية لراسل و فيتغنشتاين. و يبدو لنا أن هذين النمطين من الذرية مختلفان بصورة جذرية على عكس ما يذهب إليه كواين." (ص 219) لنحاول هنا الدخول في تفاصيل أكثر: "الواقعة عند راسل هي حقاً كيان أنطولوجي، صورة رمزية للقضية بالمعنى الأفلاطوني الذي نجده عند بولزانو و عند مور في بداياته." (ص. 219) على عكس ذلك، فإن فيتغنشتاين يدافع عن تصوّر للواقعة يمكن أن نسمّيه بالترسندتالي، و هو تصوّر سيحرّف كارناب معناه بصورة تجعله يتماشى مع الإسماوية. و بالفعل بالنسبة إليه أن نقول بأن العالم مؤلّف من وقائع ليس سوى طريقة غير رسمية لأن نقول: يتألّف العلم من جمل." (ص. 219). وأمام هذين التصرّوين المتنافسين للواقعة، و بهدف الحكم عليها، يوظّف قوشيه موارد النحو التحويلي ليستنتج بأن الواقعة هي كيان هجين تولّد عن إتحاد بشع بين الجملة و الحدث." يقع تكريس الفصل الرابع من الكتاب للحديث عن القضية في حدود الإعتقاد. يقوم قوشيه من جديد بدراسة مقارنة للنحو المنطقي المرتبط بأفعال "اعتقد" و "عرف" و "بحث"، و ينتهي به المطاف الى استبدال ثنائية قال (أفعال معرفية - أفعال قضوية) بثلاثية (أفعال معرفية - أفعال قضوية- أفعال قضوية) (ص. 220). علاوة على ذلك، يواصل دائماً قوشيه، "إننا قد لاحظنا فيما بعد كيف أنّ القضية لا يمكن لها أن تلعب في نفس الوقت دور موضوع الإعتقاد و دور موضوع محمولات الصدق و الكذب إلا في صورة ما إذا تحصّلت على الخصائص التي تنسب عادة الى الجملة." (ص. 220). بهذه الطريقة، " نكون هكذا قد شهدنا على ارتشاف القضية في الجملة. و في نهاية الأمر، لن تختلف

الأفلاطونية القضوية عن الاسمانية في المذهب و لكن في مجرّد المصطلح فقط. ولقد أكدنا على هذه الأطروحة من خلال بحث تاريخي في التطور الداخلي لمفهوم القصدية من حيث هو تطوّر قاد الى انفجار هذا المفهوم." (ص. 220) معيدا النظر في العمل الذي قام به الى حدّ الآن يكتب قوشيه ما يلي: " حين نجرد القضايا من الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه و نكلّف به الجملة، فنحن نكون قد سايرنا الانزلاق الألسني الذي ابتداءً آنفا. و لكنّ السؤال المرتبط بمعرفة ما إذا كنا لم نقم سوى بتغيير موضع المشكل، يطرح نفسه هذه المرّة: فبعد أن نزع عن القضية دورا ذا الصلة بالعلاقة التي يشير إليها فعل "يعتقد"، ألا تظهر من جديد من حيث هي ذات الصلة بنوع العلاقة التي يشير إليها فعل "يعني" ؟

ليس بوسع القارئ هنا أن ينهال على احساسه كلّ ما يجري، و هذا ما يؤكّده قوشيه كاتبنا: " إنّ المشكل يطرح بقدر كبير من الحدّة إلى درجة أنّ دراسة أخيرة وضعها كومباس تقوم بالدفاع و بكلّ قوّة عن تصوّر علاقتي للدلالة و عن نزعة افلاطونية في القضية تتغذى من فلسفة هوسرل." (ص. 220). وعلى إثر القيام بفحص المواقف التي تمّ التطرّق إليها، لا يتوانى قوشيه عن استنتاج ما يلي: " تظهر حجج هذا الكاتب، بعد دراستها عن قرب، غير سليمة و لا ينسجم أساسا تصوّره للدلالات الأزلية مع الوقائع. لقد ستشهدنا بحالات عينية تضطرنا للاعتراف بتاريخية الدلالات."

بعد الرفض القطعي للمواقف السابقة، ينتقل قوشيه إلى تحليل دلالة الجملة التي تتحدّد من منظور مختلف تماما ألا وهو منظور النزعة السلوكية. وتأتي خلاصته في حدود القول بأنّ النماذج المختلفة التي تمّ عرضها على ضوء النظرية السلوكية لدلالة الجملة " لا تظهر بالمرّة إلا جانبا واحدا من الدلالة. و على أساس أنّ هذا الجانب يكون مختلفا في كلّ مرّة فإنّ تلك النماذج تعلّمتنا جملة المعارف التي يجب على كلّ نظريّة جيّدة في الدلالة أن تفي بها في نفس الوقت. ولكن هذه النظريات تتصّف جميعها بعيب مشترك: فلا واحدة منها بقادرة على إظهار

الاختلاف القائم بين ضرب الدلالة في حال الكلمات و ضربها في حال الجمل. " (ص. 221). غير أنه بالحفر في هذا التباين بين الكلمات و الجمل يتوصّل قوشيه بالضبط " إلى الإقرار بأن ما يميّز الجملة عن الكلمة ليس في كونها مركّبة - إذ أنه توجد كلمات مركّبة- و لكن في كونها بنية نحوية. " (ص. 221). ويستنتج إذن قوشيه بأنه " يجب على نظرية ما في الدلالة بالنسبة إلى الجمل أن تولي إهتماما كبيرا لعملية توضيح مساهمة النحو في تكوّن المعنى. و لكي يظهر هذا الدور الدلالي للنحو جليًا، يضيف قوشيه، علينا تحليل وظيفة الأقواس، هذه الرموز مع أنها مجرّدة من كلّ إحالة و معنى لكنها قادرة رغم ذلك على تغيير معنى و إحالة الرموز بصورة نسقية بفصل أو وصل بعضها ببعض. "

غير أنّ هذا التحليل ذاته هو الذي قاده الى تأكيد فكرة "أنّ الإقرار بالإضافة التي تقدّمها الأبعاد النحوية في تكوّن المعنى تمكّن وحدها من الإجابة على السؤالين التاليين: (أ) كيف يمكن لجملة كاذبة أن تحصل على معنى بينما لا توجد واقعة تتطابق معها (مشكلة معنى الجمل الكاذبة)؟ (ب) كيف يمكن لجملة ما لم يقع تعلّمها من قبل أن تكون معقولة مباشرة؟ (مشكلة إنشائية اللّغة). (ص. 221).

علاوة على ذلك نجد أيضا هذا التأكيد: " لقد دافعنا بنفس الدرجة على فكرة كون هاتين الإمكانيتين المتباينتين ظاهريا هي في حقيقة الأمر وجهين لنفس الإمكانية، و على كون لغز دلالة الجمل الكاذبة يتماهى على الأقلّ جزئيا مع لغز إنشائية اللّغة. " (ص. 221). يقوم قوشيه بحلّ جملة المشكلات التي تمّ طرحها في إطار إشكالية تكون في تعارض صريح مع الأفكار المنقولة. و بالفعل يكتب قوشيه: " نحن نقبل عادة بأنّ مشكلة دلالية تتطلّب حلّا دلاليا. " غير أنّ نظريتنا، يضيف قوشيه، " تأخذ منحى معارضا لهذا الموقف: فهي تقدّم حلّا نحويا لمشكلة دلالية. " (ص. 221). هذا النهج المتباين في تناول المسألة " سيكون له تأثير على الخصومة بين الواقعيين و الاسمين. " (ص. 221). و نحن نستطيع معاينة ذلك على النحو الآتي. علينا أن ننطلق من فكرة "كون الالتزامات الأنطولوجية تصاغ بتوسّط نظرية

المعنى. " غير أنّ " ما نقرّ به اليوم هو عكس ما كان يعتقد في حقبة الذرية المنطقية، أي أنّ البنى النحوية تتطابق مع حالات إخضاع اللّغة أكثر من كونها تعكس بنى الواقع. " و نتيجة ذلك هو "كبح ما ينسب الى نظرية المعنى في النحو، و هذا يعني طرح هذه البنى من تأثير النزعة الواقعية و الامتثال لمبدأ الاسمانية المنهجية " .

على هذا النحو ينتهي الأمر بقوشيه الى ملاحظة لم ينفك في الحقيقة عن القيام بها خلال مراحل بحثه و هي أنّنا " نكون بصدد نقل على سجلّ اللّغة ما كان أنطولوجيا في البداية. " (ص. 222). يستطيع قوشيه ، بشكل ما يتعلّق بالنظرية التي يقترحها (في إطار الإشكالية العامّة التي قمنا بضبط بعض عناصرها الأساسية من حيث هي تقود إلى الحلّ الذي ارتأه) أن يصرّ على كونها اسمانية بوضوح، أي بالمعنى الذي حدّده آنفا لهذا المصطلح. لنستمع إليه: "سمانية هي نظريتنا و ذلك أوّلا لأنّها تنقل على سجلّ اللّغة و النحو على وجه الخصوص مشكلات تطرح عادة على مستوى آخر، و تحاول حلّها مع تحمّل أقلّ عدد ممكن من الكيانات الأفلاطونية. و نظريتنا هي إسمانية لأنّها تضمن أيضا للّغة فضائل تفسيرية لا تمتلكها إلا هي، و على وجه العموم خصائص فريدة من نوعها تتحدّى كلّ محاولة اختزالية. إنّ الجملة على سبيل المثال، يمكن لها أن تكون كاذبة على نحو لا يمكن لموضوع معيّن (ياقوتة أو سنّ مثلا) أن يقال عنه أنّه كاذب. فنظريتنا هي اسمانية لهذا السبب الأخير الذي يجعل من أفراد معيّنين مراجعا للجمل بدلا من تلك الكيانات الغريبة كالوقائع و قيم الصدق. " (ص. 225).

يتّهم البعض وجهة النظر الاسمانية بالعمق. وسيقوم قوشيه في الفصل الاخير كنهاية لبحثه بتفنيد صريح لهذا الاتهام و ذلك على نحو يستحيل علينا تلخيصه هنا. سنكتفي إذن بذكر خلاصة قوشيه الأخيرة أي تلك التي ينتهي عندها كلّ الكتاب: " بإمكاننا الآن الحفاظ على ما انتهينا اليه سابقا ونقرّ بدون تردّد بأطروحة فيتغنشتاين التي عبّر عنها بوضوح مثالي في الفقرة 94 من البحوث الفلسفية عام 1953: "(القضية شيء عجيب) . هنا يكمن أصل أو منشأ التسامي أو الإجلال في اعتبارنا للمنطق. و هو الميل إلى افتراض وجود وسط خالص بين

علامات القضية و بين الوقائع. أو هو أيضا محاولة تنقية العلامات نفسها، و التسامي بها. لأن صورنا في التعبير، تمنعنا بكل الطرق من أن ندرك عدم وجود شيء غير عادي متضمن فيها، و ذلك بأن تجعلنا نسعى وراء أوهام." (ترجمة عزمي اسلام، ص 102).

لقد توصل السيد ملفيزا الى نفس الخلاصة تقريبا في كتابه الجيد: التحليلية و المعنى (براغ 1969). غير أن هذا الرفض للكيانات المفهومية أو القصديّة التي تكون القضية مثلا لها لا يشمل الفئات. علاوة على ذلك فهي تختلف عن الإسماية المنهجية التي تم اقتراحها في البداية، و هذا الاختلاف يجعلنا في مأمن من النقد الذي مفاده أن ما يقود توجهنا هو تسليم مبدئي بالإسماية فنكون بذلك قد صادرنا على ما كنا مطالبين بالبرهنة عليه." (ص. 227).

حريّ بنا الآن أن نتأمل في مواقف قوشيه بهدف تعميق بعض استنتاجاتها. و لكي لا نجعل مراجعتنا تتحوّل الى نقاشات (لا تنتهي)، سوف نكتفي بطرح بعض النقاط التي يمكن للحوار أن ينطلق منها: (1) الا يمكن للإسماية المعتدلة أن تسمى أيضا بالواقعية المعتدلة، ذلك أن العلم بالنسبة لقوشيه ليس منغلقا على ذاته. فهو يركز في حقيقة الأمر على الواقع فيؤسس معرفته به بنجاح و على نحو تقريبي يقع مراجعته دائما. هذا الأمر لا شك فيه، و لكن هذا الواقع يتناغم مع إدراك يسمح للوصول اليه انطلاقا من شيء فيه. إنّ إسماية تقوم على وسائل معرفية ناجعة و توقعية بشكل خاص هي بعيدة كلّ البعد عن النزعة الاتفاقية حيث يتم تحويل الواقع بطريقة غير منظمة. (2) عندما يقبل قوشيه بالوقائع الكنتورية، فهو يؤكد على فكرة كونها ليست ثمرة الجدل الصاعد و إنما ثمرة نشاط علمي. فالعلم هنا معيار قبول الكليات، و في هذا يمكن المنظور العقلي للمشكلات. و بوسعنا بالتالي أن نتساءل ما إذا لم تكن هناك مشكلة من نمط أنطولوجي وفق هذا المنظور، ينبغي على إسماية قوشيه أن تفكر فيها.

إذا ما نحن سلّمنا مع قوشيه بوجود الأفراد و الفئات - و في أي نقطة إذن يكون بصورة جذرية أقل إسماية من غيره من الكتاب ؟- نستطيع بل قل ينبغي علينا أن نتساءل عمّا

يحتوي عليه الواقع حتى يمنح قدرا من المعقولة لعملية التفكير التي تسمح بتكوين الفئات ؟
 أليس لأنه يوجد في هذا الواقع شيء ما (دون أن نجعل منه أقنوما في ذاته) مشتركا -لنقلها -
 تتشارك فيه جميعها؟ ربّما يوجد إذن اساس واقعي لمشاركة الكثرة في الواحد يفرض علينا
 ضربا من التفسير الانطولوجي بالتزامن مع التفسير العقلي، فنفترض في الضرب الثاني من
 التفسير بأن كلّ الأشياء الفردية تسمح بعملية عقلية تقصدها، بينما ينبغي علينا في الضرب
 الأوّل من التفسير أن نشرح السبب الذي يجعل مثل هذه العملية العقلية ممكنة.
 مهما يكن من أمر إجابات قوشيه فنحن نودّ أن نهي تأملاتنا بالتركيز على المميزات التي تجعل
 من كتابه ثمينا بدرجة خاصة: (1) دقّته و نزاهته (الفكرية) بالإضافة الى المستوى العالي من
 الوضوح. (2) قدرته على تقديم جملة من المعطيات بطريقة يمكن للجميع استيعابها و تلخص
 الاضافة الحالية لاتجاهات مختلفة هي الاكثر ثراء و جاذبية في المجال الذي يبحث فيه بكلّ
 جدية. (3) قدرته على الاخذ بيد القارئ في ميدان تحليل اللغة العادية و الالسنية الراهنة
 خارج حدود الاختصاصات المنطقية الخالصة التي تكون ضيقة أحيانا. فقوشيه يتمتع بثقافة
 ثرية و شاملة للمعارفة الراهنة في شتى المجالات، تجعله يستطيع تحويل عدد من المشكلات
 الأساسية فتبقى دائما ثرية و جلية بشكل جديد.

و في الختام نتمنى لكتابه نجاحا باهرا، و يظهر أنه موجه بصورة خاصة لقراء يتكلمون اللغة
 الفرنسية إذ سيلقّنهم تيارات غالبا ما يقع تجاهلها و التكبر عنها في فرنسا و في البلدان التي
 تدور في فلكها.